

تركيا وتجنيد الأطفال



تحرير أبو طالب فتوح

وحدة البحوث والدراسات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

يوليو ٢٠٢١



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٤	حقوق الطفل في الأتفاقيات الدولية
٥	مراحل تجنيد الأطفال وموقف الأسر السورية
٧	الموقف التركي و تعارضه مع الاتفاقات الدولية
٨	مظاهر الإنتهاكات التركية ضد الأطفال
١٠	الخاتمة
١١	المراجع

مقدمة

يعد تجنيد الأطفال، جريمة حرب مكتملة الأركان، وانتهاك صريح للاتفاقيات الدولية، حيث يعيش ملايين من أطفال العالم في ظل الصراعات العسكرية في ظل ظروف صعبة للغاية؛ مما يجعلها عرضة لانتهاكات خطيرة، ويحتاج هؤلاء الأطفال إلى حماية خاصة لاسيما في حالات النزاع المسلح.

وفي الآونة الأخيرة تشهد العديد من دول العالم نزاعات مسلحة يكون الآلاف من الأطفال عرضة للانتهاكات، حيث تلجأ هذه الدول والمجموعات إلى تجنيد هؤلاء الأطفال في صفوفها للقيام بأعمال مختلفة تبدأ بالتنظيف لتنتهي بالمشاركة في القتال.

أطفال سوريا لم يعرفوا طول حياتهم ومنذ مولدهم غير الحرب التي اندلعت، أما من كان طفلاً يلهو وقت بداية الحرب في سوريا فأصبح يجد نفسه الآن مجنّداً داخل تلك الميليشيات ويحمل السلاح في سوريا وليبيا وعدة مناطق مشتعلة من العالم، وفي ليبيا تقوم العناصر الإرهابية المدعومة من الرئيس التركي أردوغان، إلي تجنيد الأطفال والمترزقة السوريين واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم على أعمال العنف والقتل.

أدان تقرير وزارة الخارجية الأمريكية " *الاتجار بالبشر ٢٠٢١* " تورط الحكومة التركية في تجنيد الأطفال بدولتي سوريا وليبيا مستغلة الظروف السياسية والأقتصادية الصعبة التي تمر بها سوريا.

ويُعتبر تجنيد الأطفال واحداً من ستة انتهاكات خطيرة ضد الأطفال حدّتها الأمم المتحدة، كما أشار المركز السوري للعدالة إلى الممارسات التركية المستمرة لتجنيد القُصّر، وأن مسألة تجنيد الأطفال لا تزال مصدر قلق مستمر في سوريا، كما أن جماعات مسلحة تابعة لتركيا قامت باعتقال وتعذيب أطفال كانوا ينتمون إلى فصائل مقاتلة أخرى.

أدانت التقارير الدولية إستغلال السياسة التركية الأوضاع السورية وعملت على تجنيد الأطفال وإرسالهم لجهات القتال في ليبيا نظير مقابل مادي ووعود براقاة بالجنسية التركية والتخلص من حياة المخيمات.

ان الأسلوب الإنتهازي للسياسة التركية في الوطن العربي بات يلفظ أنفاسه الأخيرة، وقد يكون التقرير الإمريكي هو القشة التي تقضم ظهر الحصان التركي.

حقوق الطفل في الاتفاقيات الدولية

مرت حقوق الطفل في القانون الدولي العام بالعديد من المراحل جسدها العديد من المواثيق الدولية المختلفة، ويعد إعلان جنيف لعام ١٩٧٤ الصادر في عهد عصبة الأمم أول وثيقة دولية مكتوبة تهتم بحقوق الطفل، ثم أكدت هيئة الأمم المتحدة هذه الحقوق عام ١٩٤٨ عندما أصدرت جمعيتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على اعتبار أن حقوق الطفل هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، كما نصت على بعض حقوق الطفل بعض المواثيق الدولية الأخرى كالعهديين الدوليين الصادران عام ١٩٦٦ الأول الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والثاني خاص بالحقوق المدنية والسياسية، ثم أصدرت الأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩، والذي نص على حاجة الأطفال إلى الرعاية الخاصة و الإهتمام، لقلّة مناعتهم وتميزهم عن الكبار، الأمر الذي جعل من هذا الإعلان منذ صدوره مرشداً وموجهاً للأعمال الخاصة والعامة التي تخدم مصالح الأطفال، وأخيراً أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ والتي دخلت حيز التنفيذ ١٩٩٣ هذا بعد أن صادقت عليها أكثر من ٧٣ دولة تلك السنة وبلغ عدد الأطراف حالياً ١٧٣ دولة، وتعد هذه الاتفاقية خالصة التطور القانوني في مجال الحماية الدولية لحقوق الطفل، خاصة أنها أوجدت آليات دولية لحماية حقوق الطفل.

إن "اتفاقية حقوق الطفل" تلزم الدول "بضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بالطفل، والتي تسري عليها في النزاعات المسلحة" و "أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح" وأيضاً أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان عدم اشتراك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية، وأن تمتنع عن تجنيد أي شخص دون سن الخامسة عشر في قواتها المسلحة

"إن استخدام الأطفال بالمشاركة الفعلية في الأعمال الحربية لا يقتصر على المشاركة في القتال، حيث تحتاج القوة المسلحة إلى دعم لوجستي لمواصلة عملياتها، وبالتالي أي عمل أو دعم لتنفيذ أو المساعدة على مواصلة العمليات في نزاع ما يعتبر مشاركة فعلية".

كما تشير المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل "لا يجوز إشراك طفل دون الخامسة عشرة في أعمال حربية، كما توفر للأطفال المعرضين أخطار النزاعات المسلحة أهمية خاصة".

مراحل تجنيد الأطفال وموقف الأسر السورية

باعتبار الأطفال خلال الحروب والنزاعات المسلحة على أنها فئة بحاجة إلى حماية قصوى، وتغدو هذه الحقيقة جلية للنظر عند الاطلاع على أوضاع الأطفال في المناطق التي تشهد حروباً ونزاعات مسلحة، ففي تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠١٦ الخاص بالوضع في سوريا ينبغي أبداً أن ينظر إلى التجنيد على أنه ذو طابع طوعي حقاً، بل يمليه عدد من العوامل مثل محاولة البقاء على قيد الحياة أو الهروب من الفقر أو انعدام الأمن أو التهميش أو التمييز .

مراحل تجنيد الأطفال السوريين من طرف الفصائل السورية الموالية لتركيا وطرق استقطابهم لتدريبهم ثم إرسالهم للقتال في الأراضي الليبية، وتتم العملية دون علم عائلاتهم، وفي استغلال كامل للوضع المعيشي الصعب وحالات الفقر.

ومن خلال السماسرة الذين يكونون صلة الوصل بين الطفل أو ذويه من جهة وبين قائد الفصيل أو قائد المجموعة من جهة أخرى، حيث يتم الاتفاق بين الأطراف على تزوير الأوراق الثبوتية للطفل وتغيير تاريخ ميلاده في حال حيازته لبطاقة هوية ، وفي حال عدم حيازته على أوراق ثبوتية يتم استخراج بطاقة هوية له تحمل بيانات غير حقيقية.

الكثير من الأطفال ممن هم دون سن الـ ١٨ ، يذهبون من إدلب وريف حلب الشمالي إلى عفرين ، بحجة العمل هناك في بداية الأمر، ومنهم من ذهب دون علم ذويه، ليتم تجنيدهم بعفرين من قبل الفصائل الموالية لتركيا، وإرسالهم للقتال إلى جانب حكومة طرابلس في معاركها ضد الجيش الوطني الليبي."

المرصد السوري لحقوق الإنسان قد أكد أن عملية نقل المقاتلين السوريين التي تقوم بها تركيا من الأراضي السورية إلى داخل الأراضي الليبية تحولت في الفترة الأخيرة من ترغيب إلى تهريب وقد وافقت المحكمة الجنائية الدولية على أن الخط الفاصل بين التجنيد الطوعي والتجنيد الإجباري تكاد تنعدم .

لقد قدمت تركيا الكثير من المغريات المادية لأطفال سوريا وأسره لتجنيدهم في الحروب الدائرة داخل سوريا وخارجها ، وأستغلت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أسرة السورية ، وأقنعت ذويه بمبالغ مالية تصل ٣ آلاف دولار شهرياً .

الموقف التركي و تعارضه مع الاتفاقيات الدولية

على الرغم من توقيع تركيا على كافة الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل ، إلا أنها لا تلتزم بتلك الإتفاقيات قيد أنملة، وتتضمن اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ أحكاماً تحظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، واشترطت أيضاً ما يلي: "يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً" فيما يتعلق بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً.

ويحظر البروتوكول الاختياري للاتفاقية على الجماعات المسلحة من غير الدول تجنيد أو استخدام الأطفال دون سن ١٨ عاماً في الأعمال العدائية المباشرة. وعلاوة على ذلك، يعتبر نظام روما الأساسي تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة جريمة حرب.

التقارير الدولية حذرت من خطورة استغلال الأطفال السوريين اللاجئين خارج بلدهم، حيث أكدت أن ٦٠٪ منهم يواجهون خطر التجنيد للقتال، إضافةً إلى أن ٩٠٪ منهم يواجهون أخطار العنف الجنسي والاستغلال كعمالة والجريمة المنظمة ، ونددت المنظمات الدولية بإصرار تركيا على نقل مرتزقة من سوريا إلى ليبيا في انتهاك صارخ للقرارات الأممية في وقت تتخوف فيه حكومة الوفاق التي يسيطر عليها تيار الاسلام السياسي الموالي لتركيا من قدرة عملية ايريني التي أطلقت لمنع تهريب الأسلحة إلى ليبيا في مواجهة المحاولات التركية لنقل المرتزقة والعتاد.

ذكر تقرير الأمم المتحدة ٢٠٢٠ أن فصائل الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، والتابع للحكومة السورية المؤقتة، كانت قد عمدت هي الأخرى إلى تجنيد الأطفال ضمن صفوفها في منطقة رأس العين ، وذلك عقب عملية (نبع السلام) التي شنتها تركيا بدعم من الجيش الوطني السوري، خلال أكتوبر ٢٠١٩، ضدّ قوات سوريا الديمقراطية" قسد " وسيطرت من خلالها على مناطق واسعة من شمال شرقي سوريا ، حيث تمّ توثيق ٣ حالات على الأقل لأطفال تمّ تجنيدهم من قبل فصائل "أحرار الشرقية" ولواء "السلطان مراد" في أواخر العام ٢٠١٩ وبداية العام ٢٠٢٠، حيث ما زالوا مجندين حتى اللحظة.

كان تجنيد الأطفال قد ظهر في منطقة رأس العين من قبل فصائل الجيش الوطني السوري المتمثلة بجماعات (لواء السلطان مراد وفرقة الحمزة) التي هي من أكثر الفصائل التي قامت بتجنيد القاصرين في رأس العين ، خلال نوفمبر ٢٠١٩، أي بعد أقل من شهر من خضوع المنطقة لسيطرة تلك القوات، وتزايد تدريجياً، إضافة إلى أنّ حالات تجنيد الأطفال المسجّلة في صفوف جماعات الجيش الوطني السوري في ريف رأس العين ، تفوق تلك التي تُسجل ضمن المدينة.

تركيا وظاهرة تجنيد الأطفال

حددت وثيقتا "مبادئ باريس" و"التزامات باريس" خلال المؤتمر الذي نظّمته فرنسا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في ٢٠٠٧ قانونياً مفهوم الطفل المجند، وهو كل طفل يرتبط بقوة أو بجماعة عسكرية دون سن الثامنة عشرة من العمر وكان أو لا يزال مجنّداً أو مُستخدماً بواسطة قوة أو جماعة عسكرية في أي صفة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، الأطفال والغلمان والفتيات الذين يتم استخدامهم كمحاربين أو طهارة أو حَمّالين أو جواسيس أو لأغراض جنسية.

وتحرم الحروب والنزاعات المسلحة الأطفال من أدنى الحقوق الاجتماعية، كحق التعليم والعيش في كنف عائلاتهم والحق في الصحة والتربية والحياة.

منذ اندلاع الأزمة في ليبيا، تعرض الأطفال لشتى أنواع العنف والانتهاكات، ولم تمنع المعاهدة الدولية لحقوق الطفل، استهداف هذه الفئة الضعيفة، حيث لا تتوقف تركيا عن تجنيد المرتزقة السوريين في ليبيا للقتال بجانب حكومة الوفاق، ولكن الأمر لم يقف عند ذلك بل وصل إلى تجنيد عشرات الأطفال السوريين، من أجل السفر إلى ليبيا والقتال هناك والموت من أجل أطماع أردوغان وحلفائه، في انتهاك صارخ لبروتوكولات حقوق الأطفال والقانون الدولي.

أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر لعام ٢٠٢١ إلى أن تركيا قدمت "دعماً ملموساً" لفصيل السلطان مراد في سوريا^١، وهو من فصائل المعارضة السورية التي تدعمها تركيا منذ وقت طويل، ومن الجماعات التي جندت واستخدمت أطفالاً كجنود

^١ فرقة "السلطان مراد"، السبب الأبرز لإدراج واشنطن لأنقرة ضمن قائمة الدول التي تجنّد الأطفال بعدما استخدمت هذه الجماعة المسلحة الموالية لتركيا، قاصرين في معاركها بسوريا وليبيا وأذربيجان، تتهم مؤسسات ومنظمات حقوقية دولية بما فيها "لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسوريا" هذه الفرقة، بارتكاب جرائم حرب بحق السوريين في مناطق تواجدتها شمال غربي البلاد وشرقها، وهو الفصيل الأكثر تشدداً من بين أولئك الذين تدعمهم أنقرة عسكرياً ولوجستياً.



أدرجت الولايات المتحدة تركيا ، في قائمة بالبلدان المتورطة في استخدام أطفال جنوداً على مدى العام الماضي ٢٠٢٠. جرائم متعددة تنفذها تركيا في ليبيا، فمن اغراق البلاد بالأسلحة وتغذية الصراع فيها، الى قصف الليبيين وإراقة دماهم، وصولاً الى نشر الفتنة ومنع التوافق بين الفرقاء استمراراً لمسلسل الفوضى في البلاد؛ ولتنفيذ جرائمه يدفع النظام التركي بضحايا آخرين من المرتزقة الأطفال ليكونوا وقوداً لحرب يسعى من خلالها لتحقيق أطماعه في ثروات ليبيا .

أكد المركز الليبي لحقوق الإنسان، أن ميليشيات الوفاق وتركيا مسؤولتان عن تجنيد الأطفال بشكل كبير في عموم ليبيا، وبخاصة في مصراتة ومن الواضح أن الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق وتركيا تستهدفان المراهقين والقصر في دور الأيتام وتغرر بهم مقابل الأموال.

مظاهر الانتهاكات التركية ضد الأطفال

يتعرض الأطفال في بلدان عديدة لصنوف من الانتهاكات سواء في أثناء النزاعات المسلحة أو أعقابها وتعجز الاحصاءات عن وصف الآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحق بالأطفال الذين تحملوا أهوال الحرب.

قدمت تركيا الدعم العسكري لمساندة حكومة السراج في مواجهة الجيش الوطني الليبي ونجحت في نقل الكثير من الأطفال السوريين إلى الأراضي الليبية الذين كان عليهم مواجهة مصيرهم المحتوم ، بعد أن زجت بهم تركيا في أتون الحرب الأهلية الليبية المشتعلة ، ومن الواضح أن المرتزقة اختاروا القتال في ليبيا طمعاً بالمال أو بسبب الولاء لأدروغان الذي وعدهم ٢٠٠٠ دولار كراتب شهري.

فقد بدأت جريمة تجنيد الأطفال في ليبيا تظهر في الأفق بعد أن أسر الجيش الليبي عدداً كبيراً منهم وقتل عدد آخر لم يكن بالإمكان إنقاذهم أو تحييدهم لوجودهم في مواقع تقاطع نيران، وقد تعددت جرائم الحكومة التركية من تجنيد لأطفال ومراهقين سوريين وإرسالهم للقتال بجانب ميليشيات الوفاق، إلى جانب تزوير أعمارهم من الوفاق والميليشيات التي تقاتل معها، إضافة إلى القوات التركية، باستهداف المراهقين والقصر في دور الأيتام والتغريب بهم مقابل الأموال.

أكد المركز الليبي لحقوق الإنسان أن تجنيد الأطفال من قبل فصائل الوفاق وتركيا في ليبيا منتشر بشكل كبير، لا سيما في مصراتة حيث يتم إغراء القصر واستدراجهم للقتال مقابل رواتب أسبوعية تصل حتى ١٠٠٠ دينار ليبي (٢٠٠ دولار)، وتعد دور رعاية الأيتام هي الأهداف الأساسية لتجنيد الأطفال هي ويزج بالأطفال على الجبهات دون أي تدريب.



تجنيد الأطفال للقتال في ليبيا ظاهرة لا تزال متواصلة بحسب المركز الليبي لحقوق الإنسان والذي يتهم حكومة تركيا باستغلال الوضع في ليبيا حيث تعتمد ميليشيات مصراتة، التي تخوض المواجهة الأكثر شراسة أمام قوات "الجيش الوطني"، على أطفال صغار سبق تدريبهم في معركة سرت ٢٠١٦.

أن هناك ٢٩٥ طفلاً تتراوح أعمارهم بين الـ١٣ والـ١٨ عامًا غالبيتهم من فرقة السلطان مراد، جرى تجنيدهم للقتال في ليبيا عبر عملية إغراء مادي في استغلال كامل للوضع المعيشي الصعب وحالات الفقر

وأشار إلى مقتل ٢٨٧ مرتزقا قدموا من سوريا بينهم ١٦ طفلا بصفوف الميليشيات في ليبيا، مؤكداً أن عدد المرتزقة السوريين وصل إلى أكثر من ١١ ألف مسلح.

ووجد التقرير السنوي للأمم المتحدة عام ٢٠١٧ أن ٩٦١ حالة موثقة من تجنيد الأطفال وقعت في سوريا، وقد أدّى ٩٠% من هؤلاء الأطفال أدواراً قتالية، وكان أكثر من ربعهم دون سن الخامسة عشرة. ووقعت معظم الحالات في حلب وحماة وإدلب.

وخلال عام ٢٠١٨ وجد إن ١٦ طفلا سوريا قتلوا خلال المعارك الأخيرة ضد الجيش الليبي، بالعاصمة طرابلس بعدما جرى تجنيدهم وإرسالهم للقتال في صفوف قوات حكومة الوفاق الليبية من قبل الفصائل الموالية لتركيا. وأشار المرصد السوري، إلى أن عدد الأطفال السوريين الذين وصلوا إلى ليبيا ضمن صفوف المرتزقة بلغ ١٥٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٦-١٨، مشيراً إلى أن تركيا تستمر في تجنيد آخرين.

كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان تجاوز عدد القتلى الـ٩٠ طفلاً مواجهات مع الجيش الليبي على محور عين زارة من إجمالي ٢٩٥ طفلاً تم تجنيدهم وتدريبهم على استخدام السلاح في تركيا وإرسالهم إلى ليبيا لينضموا إلى ميليشيات الوفاق، أن مرتزقة أردوغان جندوا نحو ١٥٠ طفلا سوريا من مناطق عفرين وعموم مناطق الاحتلال التركي بسوريا للقتال في ليبيا، إضافة إلى محاولة تلك الفصائل استقطاب الأطفال المهجرين من إدلب والمحافظات السورية وأبناء عفرين

وثق تقرير للأمم المتحدة، أبريل ٢٠٢١، وجود انتهاكات جسيمة بحق ملايين من الأطفال السوريين دون سن العاشرة المقيمين في سوريا، في الفترة الواقعة بين تموز ٢٠١٨ وحزيران ٢٠٢٠.



وذكر التقرير أن قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم كان من أكثر الانتهاكات "الجسيمة" التي تحقق منها المشاركون في التقرير ، وأوضح التقرير أن العدد الفعلي للانتهاكات التي تعرض لها الأطفال يصل إلى أكثر من ٤٧٢٤ انتهاكاً.

الخاتمة

أن مسألة حماية حقوق الطفل لن تتحقق إلا في ضوء توفير الضمانات اللازمة لها ، وان توفير الضمانات على الصعيد الوطني لها الأولوية في حماية حقوق الطفل، إلا إن الضمانات على الصعيد الدولي أصبحت لها أهمية متزايدة في ظل الوضع الدولي الراهن ، وتطور النظرة إلى حقوق الإنسان لاسيما حقوق الطفل

إن معايير وقواعد حماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة، على الرغم من التطور الذي حققته، ما زالت غير كافية لمواجهة التحديات والتهديدات التي تشكلها الصراعات المسلحة الدولية والداخلية على الأطفال،

قامت تركيا بإستهداف المراهقين والقصر في دور الأيتام والتغيير بهم للقتال ضد الجيش الليبي ، وذلك مقابل رواتب أسبوعية حوالى ١٠٠٠ دينار ليبي ، واستغلال ظروف فقر عائلات الأطفال في المخيمات مع وعود بمبلغ ٣٠٠٠ دولار شهريا والجنسية التركية

المعاناة يعيشها جميع الأطفال في سوريا حيث حرم بعضهم من حقوقه واضطر البعض الآخر للعمل، فيما تم تجنيد آخرين ليصبحوا مرتزقة يقاتلون في أكثر مناطق العالم خطورة واشتعالاً، تقارير دولية أكدت أن أكثر أطفال سوريا تضرراً هم الموجودون في الشمال السوري الذي يخضع للسيطرة التركية سواء سيطرة عسكرية بواسطة قوات الجيش التركي أو سيطرة عن طريق ميليشيات مسلحة مدعومة من إردوغان

تجنيد إردوغان للأطفال للقتال في ليبيا، عملية ترقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان، وكارثة إنسانية وانتهاك واضح للاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

جريمة تجنيد الأطفال وتَقْتَمُها الوقائع على الأرض بعد أن أسر الجيش الليبي عدداً كبيراً منهم

أن إردوغان قام بتجنيد أطفال للقتال في ليبيا، مستغلاً ظروف فقر عائلاتهم ويتم اختيار هؤلاء الأطفال خصوصاً من المخيمات وبمغريات مالية ضخمة وإغراءات بثلاثة آلاف دولار شهرياً ووعود بتخليص أهاليهم من عيشة المخيمات وبأنهم سيحصلون على



الجنسية التركية والمال والعودة خلال ثلاثة شهور محملين بالدولارات، بينما وقع الحرب جعلهم يعودون إلى أوطانهم في نعوش مجهولة الهوية لتدفن في مقابر جماعية بعيداً عن الأضواء.

أطفال سوريا هم ضحايا أطماع ووهم إردوغان، بالسيطرة على ليبيا ونهب ثرواتها.

المراجع

- يسرا حسونة: جريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة " ما بين الواقع والقانون جامعة النجاح ٢٠١٩
- Rapport du Seceretaire general des NU, le 20 avril 2016, n : A/70/836-S/2016/360, p.4.
- خالد فهبي: حقوق الطفل زمعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقات الدولية، دار الجامعة، الاسكندرية ٢٠٠٧
- عامر الفاخوري، النظام القانوني للأطفال الجنود: موقف القانون الدولي النساني والقانون الدولي الجنائي، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، ٢٠١٥، المجلد ١٢، العدد ١، ص ٢٥٣.
- يسر نصير جواد: جرمي التجنيد والغتصاب الواقعة على الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية من قبل الكيانات غير الدولية، رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٨
- أعبيدي بشرى سلمان حسين (الدكتور) ٢٠١٠. الانتهاكات الجنائية الدولية لحقوق الطفل، منشورات الحلبي الحقوقية، ط ١ بيروت، لبنان.
- عبد القادر حوبة، حظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة: دراسة تحليلية في ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة البحوث والدراسات، شتاء ٢٠١٣، العدد ١٥، السنة ١٠، ص ١٤٨.
- التقرير العالمي ٢٠١٦: سوريا "أحداث عام ٢٠١٥
- المرصد السوري لحقوق الإنسان

<https://www.syriahr.com>

- تجنيد تركيا لمرتزقة سوريين للقتال في ليبيا: الإجراءات والتبعات القانونية، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. ١١ أيار/مايو ٢٠٢٠. (آخر زيارة للرابط ٤ شباط/فبراير ٢٠٢١).